جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

عنوان البحث

المعايير الدولية و دورها في الافصاح المحاسبي نموذج جمهورية العراق

اعداد الطالبين

حسين مجيد حامد

حسين عباس نوري

بأشراف

أ . م . د . حيدر غني وناس الكرعاوي

الفصل الاول

المبحث الأول

منهجية البحث

يناقش هذا المبحث منهجية البحث واهم الدراسات السابقة والتي تمثل المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياتها وتحقيق أهدافها ، وعلى ضوء ذلك يتناول المبحث التعريف بمشكلة البحث وأهدافها وأهميتها وكذلك فرضياتها وأسلوب إجرائِها،فضلاً عن وسائل جمع البيانات والمعلومات وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها ووفقا لما يأتي:

أولا : مشكلة البحث:دور الافصاح المحاسبي في الشركات العراقية في اتخاذ القرارات الادارية لصالح الشركة وفق المعايير الدولية بسبب المعلومات التي يوفرها والتي تمثل مشكلة بحثنا في إيجاد الأسلوب الملائم لإعداد معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الادارية في الشركة .ونتيجة لذلك كان على المحاسبة أن تبحث عن بديل أفضل يتلاءم وتغير الظروف المحاسبية في ظل الظروف الاقتصادية والمنافسة بين الشركات في السوق الحر.

ثانيا:أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على البيئة العراقية للوحدات الاقتصادية المساهمة ومدى قبول هذه الوحدات بتطبيق مفهوم القيمة العادلة من حيث القياس والإفصاح.اضافة الى ذلك يعتمد في هذا البحث تحديد القيمة العادلة باستخدام معادلات رياضية بدلا من تحديدها بشكل متوقع استنادا لاسعار السوق كما هو متعارف علية في اغلب أدبيات المحاسبة

ثالثا:فرضية البحث:يتمثل البحث بفرضية مفادها:" إن قياس القيمة العادلة على أساس نموذج مقسوم الأرباح النقدي والإفصاح عن ذلك القياس في الكشوفات المالية يعد من أكثر الطرائق الملائمة للشركة عينة البحث "

رابعا:أسلوب البحث:إن الباحث سوف يعتمد القياس عن القيمة العادلة عن طريق بعض المعادلات الرياضية المعروفة بنماذج تقييم الأسهم العادية،أما فيما يتعلق في عرض القيمة العادلة فانه سوف يتم العرض والإفصاح عنها من خلال إحدى طرق الإفصاح المتعارف عليها وسيختار الباحث واحدة من هذه الطرق والتي تكون أكثر ملائمة لقرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمتمثلة بطريقة التقارير والكشوفات الاضافية الملحقة بالقوائم المالية.

خامسا:وسائل جمع البيانات:تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة في جانبين رئيسين هما:

1. الجانب النظري: لقد اعتمد الجانب النظري من البحث على ما متوافر من المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات،والتصفح في شبكة المعلومات الدولية المتمثلة بالانترنت لبحث عن آخر المستجدات ذات الصلة بالموضوع .
2. الجانب التطبيقي: لقد استعمل الباحث الكشوفات الختامية لشركة بغداد لصناعة المواد الانشائية – مساهمة مختلطة عينة البحث التي اعدت مصدراً للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث،وذلك لان تلك الكشوفات احتوت على المعلومات التي اعتمد عليها البحث للقياس والإفصاح عن القيمة العادلة.

سابعا:حدود البحث:لكون الباحث قد سلط الضوء على شركة بغداد لصناعة المواد الانشائية – مساهمة مختلطة لذلك يكون حدود البحث المكاني هو تطبيق القياس والإفصاح عن القيمة

العادلة في الشركة اعلاه ، أما البعد الزماني فيتحدد في سنة 2010 بسبب تمكن الباحث من الحصول على المعلومات الضرورية لإجراء البحث عن تلك السنة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

اولا: الدراسات المحلية

العنوان	مشكلة وأهمية الدراسة وهدف ونتائج الدراسة	اسم الباحث
دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري	هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم جودة تقارير الإبلاغ المالي وتوضيح دور المستثمرين في تقييم جودته، وانعكاس ذلك على القرارات الاستثمارية التي يتخذونها، ولفت انتباه إدارة سوق العراق للأوراق المالية والهيأة المشرفة عليه، وكذلك الجهات ذات العلاقة الأخرى إلى ضرورة إجراء التطوير المستمر لتقارير الإبلاغ المالي في ضوء الحاجات المستجدة، والمتغيرة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن لأحتياجات المستثمرين وسلوكهم تأثيراً في جودة إعداد تقارير الإبلاغ المالي.	صالح، 2010
أثر مستوى الافصاح المحاسبي في سيولة الأوراق المالية:	تسليط الضوء على معرفة فيما أذا كان هناك أثر لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي في مستوى سيولة الأوراق المالية في البيئة العراقية التي شهدت تغيرات في البيئة التنظيمية المحاسبية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . أستنتجت الرسالة الى نتيجة مفادها أن هناك أثرا سلبيآ بين الإفصاح المحاسبي وحجم التداول كمقياس لسيولة الأوراق المالية كما توصلت إلى أن هناك أثرآ أيجابيا بين الأفصاح المحاسبي والعائد الصفري كمقياس لسيولة الأوراق المالية.	فيصل عبد الكاظم عبد الواحد ،2022

ثانيا : الدراسات العربية

العنوان	مشكلة واهمية الدراسة وهدف ونتائج الدراسة	اسم الباحث
المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية "	تناولت هذه الدراسة المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية في الأردن وكيفية الإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية،إذ ركزت الدراسة على تأصيل مفهوم القيمة العادلة وكيفية المحاسبة عنها، والمقومات الأساسية لقياسها،وكذلك الآراء المؤيدة والمعارضة لتطبيقها،وعرض أهم المعايير الصادرة لتنظيمها.	لوندي : 2002
إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية (دراسة نظرية وميدانية) "	استهدفت الدراسة تطوير إطار للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية في مصر ويأخذ الإطار بنظر الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية على إن يراعي الإطار معايير المحاسبة الدولية والمصرية، وخلصت الدراسة إلى إن تطبيق القيمة العادلة هي المقياس الأنسب لتحديد قيمة الأصول الجديدة والأصول المالية المحولة ، وتعتبر القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الأصول المالية المحولة هي انسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة .	دراسة شحاتة: 2008

ثالثاً : الدراسات الاجنبية

العنوان	مشكلة واهمية الدراسة	اسم الباحث
1.اختبار محاسبة القيمة العادلة في ظل الظروف القاسية	قامت هذه الدراسة باختبار ملائمة محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات في المملكة المتحدة وهما كل من شركات العقار وشركات الاستثمار،ودراسة العلاقات ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المذكورة،كما قامت الدراسة بإجراء مقارنة ما بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP) الصادرة من المملكة المتحدة،والمعايير المحاسبية الدولية (AIS) والمبادئ المحاسبية المطبقة في المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسالة القياس المحاسبي للأصول،وتوصلت الدراسة إلى إن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملائمة من تلك المقدمة في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة عموما لكلا صنفي الشركات.	Danbolt & Rees: 2004
2. جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات الخاصة في الأسواق الناشئة	تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة الافصاح المحاسبي في الأسواق المتطورة، وتسهيل كفاءة تخصيص رأس المال، ومن ثم تحسين المعايير للشركات. اختبرت منها عينة من الشركات في البنك الدولي، وأن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أن الشركات التي لديها أكبر قدر من المرونة في اختيار جودة الافصاح المحاسبي تكون ذات أهمية خاصة ، وأن الشركات في البلدان ذات المؤسسات الأقل تطوراً تكون أقل جودة محاسبية.	**Chen et. al, (2011)**

الفصل الثاني

المبحث الاول

المعاير الدولية

أولاً: المعايير المحاسبية الدولية

اصدر مجلس المعايير المحاسبية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، بسبب تعرضه لعدة انتقادات لكونه معقد لمعدي القوائم المالية ، ومدقق الحسابات ، التزامات مالية تقاس على أساس التكلفة المطفأة مثل، الدائنين والسندات وأوراق الدفع ومبالغ مستلمة مقدماً من العملاء.

ومعيار 9 هو التزامات مالية تقاس على أساس القيمة العادلة، وذلك من خلال الأرباح والخسائر مثل، الالتزامات المحتفظ بها للإتجار والمشتقات المالية التي تختلف عن مشتقات التحوط. التزامات اختارت المنشأة تصنيفها تحت فئة ذات قواعد خاصة (خيار القيمة العادلة) مثل العقود المستقبلية للبضائع وتبادل سعر الفائدة والعقود الآجلة لتبادل العملة الأجنبية والمقابل المالي المحتمل في عمليات الاستحواذ.

واصدر في عام 1999 وتم تعديله حوالي (17) مرة وتلقى العديد من التعليقات والاقتراحات لتبسيط قواعد المحاسبة عن الادوات المالية ،(Bakker, et.al :2017,) ، وفي عام 2005 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ومجلس معايير المحاسبة الامريكي(FASB) بوضع العديد من الاهداف طويلة الاجل من اجل تحسين وتسهيل اعداد التقارير عن الادوات المالية والمحاسبة عنها (ابو نصار، 2019) ،وفي عام 2008 تم التعرض الى الازمة المالية التي تسببت بانهيار العديد من المصارف والشركات، وقد القي الوم على المعايير المحاسبية ، وبالتحديد المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ،حيث انه كان السبب الرئيسي في هذه الازمة بسبب حالات الشطب الضحمة للخسائر الائتمانية التي تتعلق بالقيمة العادلة للأدوات المالية

للمصارف (Farkas, 2015) ومن هنا وبعد التعرض للعديد من الانتقادات فقد تم استبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بشكل تام وحل محله المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم 9 لتقليل الصعوبات والتعقيد التي واجهت مدققي الحسابات وتسهيل تطبيقه ويساعد المستثمرين بفهم أفضل للمحاسبة عن الادوات المالية وكذلك تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وهذا يعتبر الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية، (Sichirollo, 2015) ، وفي تشرين 2009 و أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية الفصول الخاصة بمعيار رقم 9، والتي تناولت تصنيف وقياس الموجودات المالية ،وبعد ذلك تم نشر مسودة عرض حول التدني في القيمة خلال نفس الشهر، وفي شهر تموز في عام 2014 تم الانتهاء واصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بصورته النهائية ، وبعدها قرر مجلس المعايير المحاسبة الدولية والذي سوف يتم تطبيق معيار رقم 9 في تاريخ كانون الثاني 2018 (Deloitte, 2014).

حيث يقسم المعيار الى ثلاث مراحل متمثلة بالاتي: (محمد وحامد ،2017):

المرحلة الاولى : تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

حيث يصنف الموجودات المالية الى فئتين هما الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة ، وتصنف الفئة الثانية للموجودات المالية الى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة العادلة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية المتوقعة

خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) هي التقديرالمرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية .وتعتمد هذه المخصصات على احتمالية الخسارة المستمدة من المعلومات التاريخية للشركة. وخسائر الائتمان المتوقعة ليست خسارة متكبدة أو مبلغ شطب، ولا تؤثر سلبيا على التدفق النقدي للشركة

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط

ويعرف التحوط "بأنه وسيلة لإدارة المخاطر وتتم من خلال استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر أو ادوات تحوط أخرى لتواجه التغيرات بالقيمة العادلة او التدفقات النقدية أو الالتزام المالي" ، ويجب الربط بين أداة التحوط بالمحاسبة عن البند المتحوط له ، حيث انه يتم الاعتراف بالتغير الذي يحصل في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط وفي نفس الفترة يتم الاعتراف بها في تغيرات البند المتحوط له تحقيقياً لمبدأ المقابلة (أبو نصار وحميدات، 2018)

ثالثا :متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 (التصنيف والقياس)

من الجدير بالذكر ان معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 يمكن تطبيقه على جميع الادوات المالية التي هي في نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 للأدوات المالية كما انه لا يوجد تغير فيما يخص الاعتراف المبدئيه ، واهم المتطلبات هي :

(and training, 2010 &Tong,2014)

1 – يتم نقل معظم المتطلبات لمعيار المحاسبي الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية لهذا المعيار 9 دون اي تغيرات، حيث ان معظم الالتزامات كانت في معيار رقم 39 تقاس يالتكلفة المطفأة أو انها يتم تقسيمها إلى عقد أساس يتم قياسها بالتكلفة المطفأة ، ومشتقة ضمنية تقاس بالقيمة العادلة، أما الالتزامات التي يحتفظ بها لأغراض المتاجرة وجميع الالتزامات المشتقة تقاس بالقيمة العادلة، ومن هنا يمكن القول بأن المعيار رقم 9 لم يلغ كل متطلبات التصنيف والقياس لمعيار 39 وخاصة المتعلقة بالالتزامات المالية، بل ان المعيار رقم 9 استند عليها وأصبحت جزء منها ، ومن المؤكد ان المعيار رقم 9 لم يبدأ من الصفر بل هو تطوير وتحديث لمعيار المحاسبة الدولي .39

2 – فيما يخص الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة ،فبالاتساق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار أداة حق الملكية غير المسعرة، والذي يتم تسويتها عن طريق هذا التسليم بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(39)، تلك

المشتقات تكون قابلة للقياس ويجب قياسها بسعر التكلفة، بينما استبدل معيار الإبلاغ المالي رقم 9 بقياسها بالقيمة العادلة.

3 – تم تغير المتطلبات المتعلقة لخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية كي تتناول مخاطر الائتمان الخاصة ، حيث ان هذه التحسينات أتى بعد المقترحات التي قد تم طرحها ومن ثم نشرها في مايو 2010 في مسودة المعيار لخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية بدلاً عن سعر التكلفة.

4 – تم نقل المتطلبات الواردة في ما يخص معيار المحاسبية الدولية رقم 39 الذي يتعلق بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بدون اي تغير.

5 – نسبة الى ما ورد في النقطتين السابقتين من المتطلبات (3,4) تم أعادة هيكلة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم9 ، فقد تم أعادة ترقيم وتسلسل العديد من الفقرات او إضافة فقرات جديدة لملائمة الارشادات المنقولة من معيار المحاسبة الدولي من دون اي تغير، بإلاضافة الى ذلك تم أضافة أقسام جديدة للمعيار رقم 9 ، وتوسيع نطاق أساس الاستنتاجات عن معيار رقم 9، كما أنه اجريت تعديلات ضرورية لتلك المادة .

6 – بقاء كل مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كالتزام كل منهما في تحقيق المزيد من قابلية المقارنة على المستوى الدولي وخاصة في مجال محاسبة الأدوات المالية.

رابعا: أوجه التشابه والاختلاف ما بين معيار المحاسبة الدولية رقم 39 ومعيار الإبلاغ المالي رقم 9 وفي مايلي يتم التطرق لها :

1. اوجه التشابه بين المعارين وفق الاتي :

<u>أ : اوجه التشابه</u>

1/ من حيث النطاق: لايوجد اي اختلاف من حيث النطاق بالنسبة للمعيارين وذلك ان معيار 9 اعتمد على نطاق معيار 39 فضلا عن ان الاعتراف الاولي وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية في معيار رقم 9 الذي لا يختلف عن معيار 39

2/الالتزامات المالية : الالتزامات المالية كانت مقبولة لهذا لم يتم اي تغير عليها عن معيار رقم 39، كما حافظ معيار رقم 9 على شرط التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالوحدة حتى يتم تسجيلها في الدخل الشامل وليس في قائمة الدخل، كما أكد معيار رقم9 على ابقاء أسس قياس الالتزامات المالية الواردة في معيار رقم 39، عند قياس الاولي بالقيمة العادلة والقياس اللاحق بالتكلفة المطفأة على الترتيب مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستثناءات المتعلقة بالقياس اللاحق للألتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك من خلال الربح أو الخسارة أو تلك المتعلقة بالضمانات المالية او محاسبة التحوط .

ب :اوجه الاختلاف بين المعيارين وفق الاتي

1- الهدف/ يهدف المعيار رقم 9 الى تأسيس مبادئ لاعداد القوائم المالية للأصول المالية والالتزامات ، والتي تقودها الى تقديم المعلومات الملائمة لمستعملي القوائم المالية، وبهذا ركز على المبادئ بدلاً من القواعد التي اعتمد عليها معيار رقم 39، ويهدف الى وضع أسس للقياس والاعتراف للأصول والالتزامات المالية بدلاً عن عقود البيع والشراء للبنود غير المالية.

2- متطلبات القياس/ يختلف المعيارين بمتطلبات القياس للأدوات المالية حيث يقاس الأصل المالي على وفق متطلبات معيار 39 على أساس التصنيف الذي يتم اختياره من قبل الإدارة ، معتمدا على طبيعة الإدارة وطريقة استخدامها بغض النظر عن طبيعة الأصل المالي وتدفقاته النقدية، بينما وفقا للمعيار رقم 9 يتم قياس الادوات المالية بالتصنيف الذي يجب ان يحدد بموجب أنموذج الأعمال الذي يإخذ بالاعتبار طبيعية الاصل المالي والتدفقات النقدية .

3- طرق القياس

يتم القياس بموجب معيار رقم 9 ويعتمد معيار رقم 39 على الطريقتين وبالاضافة اليها طريقة التكلفة لبعض أدوات حقوق الملكلية

4- اعادة التصنيف هناك تعديلات جوهريه من قبل معيار رقم 9 على عملية اعادة التصنيف وتكون واضحة عند التطبيق حيث انه ربط عملية أعادة التصنيف بنفس الأسس المعتمدة عند الاعتراف الاولي بعد ماكانت غامضمة، وفق معيار رقم 9 اذا يعتمد على قواعد مشوهة تجبر الوحدة على أعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

5- قياس ادوات الملكية يقيس معيار رقم 39 الاستثمارات في ادوات حقوق الملكية الغير مسعرة في التكلفة بينما يقيس معيار رقم 9 الاستثمارات بالقيمة العادلة وذلك بإستخدام تقنيات القياس المختلفة.

6- انخفاض القيمة على وفق معيار رقم 39 يستخدم أنموذجين خسائر الائتمان المتحققة ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة ويعتبر اكثر نموذج استخداماً ، بينما معيار رقم 9 يستخدم نموذج واحد وهو نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها بمجرد وجود حالات عن مؤشرات حدوث انخفاض القيمة.

7- عكس خسائر انخفاض القيمة يعترف معيار رقم 39 بالارباح والخسائر المنخفضة في القيمة في قائمة الدخل باستثناء ادوات الملكية ، ولا يعترف بها الا بعد البيع الفعلي، بينما معيار رقم 9 يسمح بعكس خسائر الانخفاض لجميع الأصول المالية في قائمة الدخل.

8- محاسبة التحوط يكون التحوط وفق معيار رقم 9 أكثر مرونة واتساق مقارنة مع معيار رقم 39 الذي يكون التحوط فيه لمجموعة من الأدوات المالية إلا اذا كانت جميع العناصر التي في المجموعة تخضع لمخاطر مماثلة، والقيمة العادلة لكل عنصر تتناسب مع التغير الكلي للقيمة العادلة للمجموعة، حيث ان معيار رقم 9 سمح لمحاسبة التحوط ان يتم تطبيقها على مجموعة من الأدوات المالية في حال كانت العناصر مؤهلة بشكل فردي لمحاسبة التحوط ،كما أن المنهج الذي يتبعه معيار 9

الذي يكون قائم على المبادئ التي تساهم في عرض أنشطة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة، وتساعد أيضاً مستعملي القوائم المالية في فهم أنشطة إدارة المخاطر.(الدليمي،2017)

خامسا/ التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

ليس من السهل تطبيق معيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية (9) وذلك بسبب التعديلات التدريجية التي مر بها المعيار على وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من يونيو 2009م انتهاء بالاستبدال الكامل في 2014م، على ان يكون ملزم التطبيق في يناير 2018م ،بالرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق المعيار بفترة مبكرة، وهذا يعني وجود العديد من التحديات التي سوف يتم تناولها:

1 –حاجة المنشآت في تقييم كل الأدوات المالية التي سوف تتأثر ببدائل القياس وفقاً للمعيار 9 ، وبموجب ذلك يجب اجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية في المنشآت.

2- العديد من المجالات تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونين.

3- تحتاج الأدوات المالية التي تم أعادة تصنيفها وفق معيار رقم 9 الى اعادة تصنيفها مرة أخرى، وذلك وفقا لمبدأ القيمة العادلة استناداً للمعيار رقم (9) كونها تعتمد على نماذج الاعمال وخصائصها.

4- تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية وذلك لخضوعها للفحص الكامل، من خلال مجموعة من الموجودات .

5- إن منشآت الاعمال التي يتم تطبيقها في هذا المعيار، تحتاج الى تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند التطبيق للمعيار ، كون التغير في طريقة القياس ينعكس اثره على صافي الارباح والخسائر للفترة المشمولة بالتغيير . .

6- ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(9) تتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية التي تم اعدادها على وفق مبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بأعدادها على مبدأ التكلفة المطفأة، حيث تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي، وبالإضافة الى ذلك إن التأثير على الارباح في المرحلة الانتقالية للمعيار رقم 9 يكون جوهرياً، في حال أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي على وفق مبدأ التكلفة المطفأة، والمشتقات ظلت في القيمة العادلة.

المبحث الثاني

الافصاح المحاسبي

أولاً: مفهوم الأفصاح المحاسبي :

تختلف وجهات النظر في مفهوم الأفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة وحدوده، وينبع هذا الأختلاف أساساً من أختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة ،الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة .(بوشيلح، 2008)

أذ أختلفت وتنوعت الآراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الأفصاح المحاسبي ،فقد وضع الباحثون تعريفات عدة للأفصاح ،ويمكن أدراجها بالآتي :

يعرف الأفصاح بصورة عامة على أنه :بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر أنتاجها الى مستقر الأستفادة منها ، أو أستخدامها ، فألافصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها .

(حماد ، 2000)

بينما في المجال المحاسبي يمكن تعريف الأفصاح على أنه أظهار القوائم المالية للمعلومات الأساسية جميعها عن الوحدة الأقتصادية ،التي تهم الفئات الخارجية بحيث تفيد في أتخاذ القرارات الرشيدة .(الساعدي والبياتي ، 2012)

ويعرف الأفصاح بأنه المعلومات المالية التي يفصح عنها للمساهمين في الوحدة الأقتصادية والى الجمهور عامة ،وتقدم بتفاصيل أقل بكثير مقارنة بالمعلومات المالية التي يفصح عنها للمدراء في الوحدة

الأقتصادية. (pizzey,2001)

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف الأفصاح المحاسبي على أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين ، والدائنين ،وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الوحدة الأقتصادية على تحقيق أرباح في المستقبل ،ومقدرته على سداد ألتزاماته ،وأن كمية المعلومات التي يجب الأفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ، ولكن على المعايير المرغوبة للافصاح وهي الأفصاح الكافي والافصاح العادي .

ثانياً: أهمية الأفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الأفصاح المحاسبي في أظهار جميع المعلومات الضرورية التي تعني المستفيدين ، وتساعدهم في أتخاذ القرارات ،وتخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الأقتصادية في المستقبل ، فأن أهميته تندرج في تلبية أحتياجات مستخدمي القوائم المالية في المجالات الآتية:(البصري وجاسم، 2017)

1--توفير المعلومات المحاسبية التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ،وتحديد توقيت التدفقات النقدية ،وحالة عدم التأكد للمستلمات النقدية من مقسوم أرباح وعوائد بيع الاستثمارات.

2-توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الأستثمارية ،والأئتمانية ،أذ يجب أن تتضمن التقارير المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين ،والدائنين في اتخاذ قرارات خاصة تساعدهم في مجال الاستثمار ، والأئتمان ،ولتحقيق هذا الهدف فأن المعلومات تكون مفيدة اذا ما اتصفت بصفتين اساسيتين هما الملائمة ،والموثوقية ، وبصفتين تربط بينهما هما القابلية على المقارنة والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .

3-توفير المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل الوحدة الأقتصادية ،والتزاماتها ، والتغيرات التي طرأت عليها تحديد نقاط القوة والضعف ، وامكانية الوحدة الاقتصادية في مواجهة العسر المالي .

ثالثا: أنواع الأفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الأفصاح من حيث الأهداف الى ما يلي :(الجعبري،2009)

1-الأفصاح الكامل : ويقصد به شمولية التقارير المالية ، وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، وأهمية هذا النوع من الأفصاح من اهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في أتخاذ القرارات ،ولا يقتصر الأفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية ،بل يمتد الى بعض الوقائع اللاحقة للقوائم المالية ،والتي لها تأثير على مستخدميها.

2-الأفصاح العادل : ويهدف الى الرعاية المتوازنة لأحتياجات الأطراف المالية ، اذ يتوجب أخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم ،او يفضل مصلحة على مصلحة الفئات الأخرى.

3-الأفصاح الكافي :يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيرة من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق ، اذ يختلف حسب الأحتياجات والمصالح وبالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في أتخاذ القرار ،فضلاً عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

4-الأفصاح الملائم :هو الأفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الوحدة الأقتصادية وطبيعة نشاطها ، أذ انه ليس من المهم فقط الأفصاح عن المعلومات المالية ، بل الاهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين ، والدائنين ،وتتناسب مع نشاط الوحدة الأقتصادية وظروفها الداخلية.

5-الأفصاح الوقائي :القاعدة العامة هي أن التقارير المالية يجب أن يتم الأفصاح فيها عن كل ما يجعلها مظللة لأصحاب الشأن ،وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة،الا انها تعبر عن الأتجاه التقليدي للأفصاح في المحاسبة، وهو ما يعرف بالأفصاح الوقائي والذي يهدف الى حماية المجتمع ،وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على أستخدام المعلومات المالية.

6-الأفصاح التثقيفي :يعكس الأتجاه المعاصر للأفصاح أتجاهاً نحو ما يعرف بالأفصاح الأعلامي أو التثقيفي ، وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالأفصاح عن المعلومات الملائمة ، لأغراض أتخاذ القرارات .ومن الأمثلة على الأفصاح التثقيفي هي التنبؤات المالية ، والتقارير الصناعية على اساس خطوط الأنتاج ، والأفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة.

المبحث الثالث

العلاقة بين المعاير الدولية والافصاح المحاسبي

ترتبط المعاير الدولية بالافصاح المحاسبي من خلال تحديد الطريقة التي يجب أن تتم بها عملية الافصاح في التقارير المالية وفقًا للمعاير الدولية. فعلى الشركات الالتزام بتلك المعايير وضوابط الافصاح المحاسبي المحددة من قبلها لضمان تقديم معلومات دقيقة وشفافة.

بشكل عام، يمكن القول إن المعاير الدولية تعتبر إطارًا يوجه عملية الافصاح المحاسبي وتضمن جودة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات للاستفادة منها المستخدمين المختلفين.

المعاير الدولية هي مجموعة من المعايير والمبادئ التي تستخدم في المحاسبة لضمان توحيد وشفافية التقارير المالية. وتهدف المعاير الدولية إلى تحسين جودة المعلومات المالية وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

أما الافصاح المحاسبي، فهو عملية تقديم معلومات مالية مفصلة وشافية حول الأنشطة التجارية والمالية للشركة. يهدف الافصاح المحاسبي إلى توضيح الوضع المالي والأداء العملي للشركة بطريقة شفافة ومفهومة للجميع.

ترتبط المعاير الدولية بالافصاح المحاسبي من خلال تحديد الطريقة التي يجب أن تتم بها عملية الافصاح في التقارير المالية وفقًا للمعاير الدولية. فعلى الشركات الالتزام بتلك المعايير وضوابط الافصاح المحاسبي المحددة من قبلها لضمان تقديم معلومات دقيقة وشفافة.

بشكل عام، يمكن القول إن المعاير الدولية تعتبر إطارًا يوجه عملية الافصاح المحاسبي وتضمن جودة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات للاستفادة منها المستخدمين المختلفين.

الفصل الثالث

الجانب العملي

اولا :أهمية تطبيق المعيار الدولي المحاسبي الدولي: إن تطبيق هذا المعيار له تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض كونه يؤدي الى زيادة ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات اكثر وحماية اوفر لأموال الزبائن من السابق، ومن ناحية القروض فإن المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الإئتمانية للزبائن وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الإئتمانية وانعكاساتها على الحسابات الختامية للمصارف، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في ادارة المخاطر الإئتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من المصارف حول العالم مازالت تواجه تحديات كبيرة في تطبيق المعيار أعلاه وأن السبب في ذلك يعود إلى الجوانب الأساسية في عمل المصارف والتي يعالجها المعيار ويعالج تأثيراتها المباشرة على القوائم المالية للمصرف.

ثانيا: مصرف الرافدين وتطبيق المعيار الدولي

أن مصرف الرافدين من أقدم وأعرق المصارف في العراق والوطن العربي وأنه من المصارف التي تمثل قدم وأصالة القطاع المصرفي وذو باع وخبرة طويلة في تقديم مختلف الخدمات المصرفية لزبائنه بسبب ثقة الزبائن وطمأنينتهم على أموالهم في حيازته، حيث إن مصرف الرافدين يفتخر بأنه من المصارف القليلة جداً التي حافظت

على أموال الزبائن برغم جميع التقلبات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق الحبيب.

وهو من المصارف السباقة دوماً للامتثال وتطبيق المعايير الدولية واتباع افضل الممارسات المعمول بها في القطاع المصرفي وبقدر تعلق الأمر بالمعيار التاسع فإن مصرف الرافدين يمتلك الخبرات العلمية والعملية التي تؤهله لتطبيق هذا المعيار في الوقت الذي حدده البنك المركزي العراقي في بداية سنة 2019، وإن مصرف الرافدين يسعى لتطبيق المعيار مبدئياً على أساس إجمالي المحفظة الإئتمانية لكل قرض في الوقت الحاضر في ما يخص التحوط لخسائر الإئتمان المستقبلية، حيث كما هو معلوم للجميع أن مصرف الرافدين يخدم جميع طبقات المجتمع العراقي ويدعم جميع قطاعات الأعمال ويمتلك أكثر من 170 فرعاً وآلافاً من المقترضين والمستلفين في كل فرع ويتميّز بتنويع محفظته الإئتمانية وتشغيل واستثمار أمواله من خلال أدوات الدفع الإلكتروني بشرط توطين الرواتب للمستفيدين.

ثالثا : طريقة تطبيق المعيار الدولي الافصاح المحاسبي رقم (9) من قبل مصرف الرافدين وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي (اتحاد المصارف العربية ،2018):

يتم تطبيق المعيار بأحدى الطريقتين وهما :

- الطريقة المعدلة Modify SIMPLE

وهي طريقة مبسطة تتم من خلال اجراء المقارنة بين سنتين ماليتين متتاليتين .

- طريقة تعديل كامل الارقام Return Full Retrospective

وتتم من خلال اعادة الإظهار باثر رجعي وذلك بتصحيح الارصدة الافتتاحية للفترات السابقة اي بتصحيح الرصيد الافتتاحي للسنة الاولى والرصيد الختامي لها ومن ثم يتم تصحيح الرصيد الختامي للسنة الحالية .

رابعا: الاثار المترتبة على استراتيجيات الائتمان المصرفي لاحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية (ياسين ،2017: 28) :

يحق للمصارف اختيار احدى الطريقتين عند اعداد الحسابات الختامية للمصارف وهما طريقة التكلفة التاريخية او القيمة العادلة ، وعلى المصارف ان تقوم بالالتزام بالطريقة التي قامت باختيارها على المدى الطويل وعند تغيرها ينبغي عليه تغيير السنوات السابقة جميعا ، كما يحق لمصارف اجراء التغيير من طريقة التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة ولا يجوز اجراء العكس .كما يتم تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل افرادي او اجمالي فالبنك المركزي لا يقوم بتصنيف المخاطر المتوقعة على ادواته المالية على شكل اجمالي بسبب اختلاف مصادر تلك الادوات فالسندات مثلا (سندات الاحتياطي الفدرالي ، سندات هولندا ، سندات انكلترا ، سندات الصين ، .....،الخ) فلا يمكن اجراء خلط للمخاطر المتوقعة من تلك التشكيلة من السندات بسبب الخصوصية المتعلقة للأدوات المالية لكل دولة لذلك يتم تصنيفها بشكل افرادي ، وكذلك الحال بالنسبة الى النقد في الخارج حيث تصنيفه بشكل افرادي حسب الدولة الموجود فيها وظروف تلك الدولة والمخاطر المتعلقة بها ، اما الذهب فلا يدخل ضمن التصنيف والمعيار .

مراحل احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي المالي IFRS9 (عرنوق ،2014 :572)**:**

هناك ثلاث مراحل لاحتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي المالي IFRS9 وهي كما يأتي :

المرحلة الاولى : حيث يتم احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لمدة 12 شهر وحسب :

- الالتزام الطبيعي بالسداد
- وجود مخاطر خفيفة لا تؤثر على السداد مثل سداد الكوبونات او الفوائد .

المرحلة الثانية : حيث يتم احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لكامل العمر الائتماني (عمر القرض او الرصيد القائم) .

حيث توجد مخاطر ائتمانية في هذه المرحلة لكن لم تصل الى مرحلة التعثر اي وجود اثر جوهري لكن تحت المراقبة .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التعثر وتمثل المرحلة الاخيرة حيث يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تجاوز العميل للمرحلتين السابقتين اي بمعنى وجود اثر جوهري ويصبح العميل غير عامل .

وترى الباحثة بأن الانتقال بين المراحل ينبغي ان يكون تدريجي ولا يتم بشكل سريع ومباشر من خلال تلكؤ العميل بالسداد .

وقد قام البنك المركزي العراقي بوضع معادلة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وكما مبين ادناه :

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) = احتمالية التعثر (PD)* الرصيد عند التعثر (EAD)*الخسائر عند التعثر (LGD)

وهنا يرى الباحثون بأن الاثر الاقتصادي للخسائر الائتمانية المتوقعة لاي عميل ينبغي ان يتم قياسه على مستوى الاقتصاد الشامل وليس بنقطة زمنية معينة اي يتم اخذ الاثر على الاقتصاد الشامل مع اسوأ سيناريو اقتصادي .

نتائج (الدراسة) وليس البحث :

ومن خلال ما تم تناوله في هذه البحث فقد توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج وهي كالاتي :

1- في ظل انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط فقد جاء المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 ليقدم اسلوبا جديدا للاعتراف والقياس للأدوات المالية ، كما قدم تصنيفا

جديدا للموجودات المالية وفقا لخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الاعمال المستخدمة لتلك الموجودات.

2- الزم المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 الوحدات الاقتصادية بضرورة القيام بتقييم واعادة تقييم كل ادواتها المالية قبل وبعد التطبيق الالزامي في 2018/1/1 .

3- ان التغيير في الانموذج الخاص بقياس الخسائر المتوقعة كما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 يتوقع ان يكون له تأثيرا كبيرا في القيود المفروضة على سياسات الائتمان لمواجه المخاطر المستقبلية .

1- ان الحاجة الى التحول للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 جاء نتيجة افتقار التقارير المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية التمويلة الى الشفافية والافصاح الكافي عن ضعف الائتمان والخسائر المتوقعة بالمستقبل .
2- هناك محاولات من قبل البنك المركزي العراقي لمحاولة مواجه التحديات الخاصة بتطبيق المعيار من خلال اعداد سياسات لوضع مخصصات للتمويل المتعثر ومواجهة الخسائر المتوقعة .

توصيات البحث :

1- ينبغي القيام باجراء المراجعة المستفيضة برؤية استشراقية بما يتعلق بمنح الائتمان المصرفي لفترة تسبق منح الائتمان وبما يتلائم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9.

2- ينبغي اعادة النظر في تصنيف سياسات الائتمان وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 من خلال التنسيق بين ادارة التمويل والائتمان والمخاطر والادارة المالية في المصارف مما يجنب التعرض الى الخسائر المستقبلية الناتجة من منح الائتمان .

3- اعداد القوائم المالية بالشكل الذي يضمن الوضوح والشفافية وخاصة فيما يتعلق بالائتمان المالي وتقييم الموجودات المالية واعادة تقيمها وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 .

1- التخطيط المستقبلي لرؤوس الاموال من خلال التاكد من كفاية راس المال وتقييم نماذج الاعمال طبقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 .

المصادر/

المصادر العربية/

1- مسعود، زواوي، "النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولي" رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015

2- ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي" دائرة المكتبة الوطنية، عمان، .2014

3- ياسين، "تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير الادوات المالية الدولية في نطاق التدقيق ومسؤوليات المدقق" رسالة ماجستير، الجامعة القنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية،.2017

4- عيسى، سيراون كريم، ملامح الاطار للمحاسبة في البيئة العراقية(غيرة منشورة)اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية 2004

5- جنان عبد العباس باقر الدليمي، "تطور معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية وانعكاسه على القياس والافصاح المحاسبي في المصارف العراقية-دراسة تطبيقية" أطروحة دكتورا ،جامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد،.2017

6- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، ابمان نجرو:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28) العدد(3)،2006،ص:.194

7-ابراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" ،مجلة الادارة والاقتصاد العدد83، 2010.

8- الدوري د.زكريا، السامرائي، د.يسرى،2006، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان.

9-محمد زميت:" النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير(غ منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر2006/2005، ص:.35

10- وهبة، محمد سليم، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث،العدد32 لبنان 2005

11- سعد سلمان عواد المعيني ، سارة عبد الملك عبد الحميد " اثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الاهلية ، مجلة التقني ، المجلد السادس والعشرون / العدد الرابع – 2013 .

12- صلاح علي احمد محمد ، محجوب عبد الله حامد " دراسة تحليلية للاثار المترتبة على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية "، مجلة العلوم على تبني الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الاول ، العدد التاسع، نوفمبر 2017 .
IFRS9

المصادر الاجنبية/

1-Antill, Nick. and Lee, Kenneth, "Company aluation under IFRS" 2nd edition, Harriman house Ltd, 2008

2 Ankarath, Nandakumar, Mehta, Kalprsh and Alkafaji, Yass, "Understanding IFRS fundementals", John wiley & Sons Inc., 2010.

3- Bakker, Erwin, Edward, Rands,Balasubramanian, TV, Unsworth ,Candice, Chaudhry, Asif, Van der Merwe, Minette, Coetsee, Danie, Varughese, Santosh, Johnstone, Chris& Yeung, paul(2017):"Interpretation and Application of IFRS Standards" John Wiley&Sons, Ltd.

4- Farkas, Zoltan Novotny, Lancaster University(2015):"The Significance of IFRS9 for Financial Stability and Supervisory Rules"

5- Sichirollo, Alberto Emanuele(2014-2015): "IFRS9 "Financial Instrument" ,Backgroound" ,Development and Expected Impact, Master's Degree Programme- Second Cycle.

6- Adzis, Azira Abdul (2012): The Impact of International Financial Reporting Standards(IFRS) on Bank Loan Loss Provisioning Behavior and Bank Earnings 7-Volatilit, A Thesis Presentd in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Banking Studies at Massey University, Manawatu Campus, New Zealand.

8-Deloitte: IFRS9 (2014):" Financial Instruments Overview of the new requirements".